المقدمة: مثلت فترة ما بين الحربين ظرفية ملائمة لتطور النشاط النقابي نتيجة تردي الأوضاع الإجتماعية بالبلاد التونسية .

ما هي مظاهر تردي الأوضاع الإجتماعية في العشرينات و الثلاثينات ؟

و كيف ساهمت في نشأة العمل النقابي و تطوره ؟

I. تردّي الأوضاع الاجتماعية للتونسيين في العشرينات والثلاثينات:

1) تردّي الأوضاع الاجتماعية للتونسيين في العشرينات :

تفاقمت ظاهرة البطالة التي شملت مختلف الشرائح الاجتماعية كما ساهم سن قانون الثلث الاستعماري في تعميق الفوارق بين الموظفين التونسيين والفرنسيين.
أدى الترفيع في الضرائب القديمة واستحداث ضرائب جديدة.إلى تعميق الأزمة الإجتماعية . من جهة أخرى كان للتضخم المالي دور في ارتفاع الأسعاروغلاء المعيشة فإنتشرت مظاهر البؤس والمجاعة و الأوبئة و تعددت المظاهرات والاحتجاجات على غلاء المعيشة. (تونس، سوسة ...)

2) تردّي الأوضاع الاجتماعية للتونسيين في الثلاثينات:

- استفحلت البطالة وانتشرت بشكل واسع داخل كل الفئات و عجز الفلاحون عن تسديد ديونهم ففرطوا في أراضيهم للبنوك والمرابين كما أفلس صغار التجار والحرفيين وشهدت البلاد

موجة نزوح ريفي كبيرة وانتشرت الأحياء القصديرية حول المدن ما عمق مظاهر الفقر والبؤس والمجاعة وخلق وضعا اجتماعيا متفجرا برز من خلال عمليات نهب المخابز وانتشار الملاجئ الشعبية (التكيّات)

ساهم تردي الأوضاع الاجتماعية للتونسيين بكل فئاتهم في تنامي الوعي المطلبي ونشأة الحركة النقابية التونسية وتطوّرها فماهي ملامح التجربة النقابية التونسية خلال العشرينات و الثلاثينات ؟

II. نشأة التجربة النقابية التونسية خلال العشرينات والثلاثينات وتطوّرها:

1) جامعة عموم العملة التونسية :

أدى قصور " اتحاد النقابات الفرنسية " في الدفاع عن مصالح العمّال التونسيين مقابل تسخيركل جهوده للدفاع عن العمال الفرنسيين ... إلى تنامي الوعي في صفوف العملة التونسيين بضرورة تكوين نقابات تونسية تضمن حقوقهم فاندلعت عدّة إضرابات عمالية للمطالبة بالترفيع في الأجور مثل اضراب عمال الرصيف بتونس وبنزرت في صائفة 1924 و تم تأسيس جامعة عموم العملة التونسية في 3 ديسمبر 1924 و أسندت كتابتها العامة لمحمد علي الحامي و تركبت من لجنة تنفيذية واتحادات جهوية وعلى المستوى المحلي من وحدات صناعية ونقابات أساسية .

تركزت مطالبها حول المساواة في الأجور و الغاء الامتيازات التي يتمتع بها العمال الأوروبيون بتونس إلا أنها لقيت معارضة شديدة من اتحاد النقابات الفرنسية ومن سلطة الحماية .

أدى تخلي الحزب الحر الدستوري عن مساندة الجامعة إلى نجاح سلطة الحماية في عزلها وهو ما سهل القضاء عليها و تم نفي قياداتها عن التراب الفرنسي وتوابعه في نوفمبر 1925 لتنتهي بذلك أول تجربة نقابية تونسية مستقلة .

2) احياء جامعة عموم العملة التونسية .

ارتبط احياء جامعة عموم العملة التونسية في الثلاثينات بتردّي أوضاع الطبقة العاملة التونسية و الاستفادة من إقرار حرية العمل النقابي منذ 12 نوفمبر 1932 وانفراج المناخ السياسي بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية الى الحكم بفرنسا سنة 1936 ...

تأسست جامعة عموم العملة التونسية الثانية على مراحل (تأسيس هيئة وقتية أولى. في جويلية1936 وهيئة وقتية ثانية في مارس 1937 بغرض اعداد قانون أساسي و التحضير لمؤتمر استثنائي) و انعقد مؤتمر ها التأسيسي في 27 جوان 1937 وتولى بلقاسم القناوي أمانتها العامة وعملت الجامعة على تكثيف الدعاية لدى النقابات الأساسية والعمال التونسيين ووسعت انتشارها الجغرافي لتشمل جهات صفاقس والجنوب ... وقطاعات أخرى (عمال المناجم، البناء، الفلاحة...)

ساهم الحزب الجديد في تأسيس الجامعة واعتبرها رافدا من روافد العمل الوطني غير أن تباين المواقف أفضى الى تصادم تصوّرين مختلفين للعمل النقابي: تصوّر القيادة النقابية الداعي إلى استقلالية العمل النقابي مقابل تصوّر الديوان السياس المؤكد على ضرورة تلاحم العمل السياسي والعمل النقابي و قد أدى هذا التصادم إلى فشل التجربة النقابية الثانية في صائفة 1938.

خاتمة: تعتبر التجربة النقابية التونسية تجربة حديثة نشأت في العشرينات و تطورت في الثلاثينات فماهو مصيرها في الفترة القادمة ؟

دورة المراقبة 2021 مادَة التَاريـــخ شعبة الآداب

إصلاح الموضوع الثَاني

ملاحظات منهجيَة

- موضوع يعلن عن تخطيطه وبالتالي المهمَ الالتزام في التحرير باعتماد العناصر الرَئيسيَة الواردة في المطلوب من الموضوع .
- أهمَيَة التَركيز في العنصر الرَئيسي الأوَل على ملامح التشابه في الحصيلة البشريَة والاقتصاديَة للحربين في نفس الوقت وعدم تخصيص عنصرين منفصلين لإبراز هذه الخصائص لكلَ حرب على حدة .

المقدَمة

مثّلت الحربان العالميَتان الأولى (1914 - 1918) والثَانية (1939 – 1945) نزاعين دوليّين كانتا نتاجا منطقيَا لتضارب المصالح الأمنيَة القوميَة للقوى الكبرى ، أفرزتا نتائج متغايرة الأهمَيَة متشابهة فيما يتعلَق بالواقع البشريَ والاقتصادي ، ومتباينة تمسَ أساسا مشاريع تسوية الخلافات (الخارطة الجغراسيَاسيَة ، التعويضات ، المصالح الجيوستراتيجيَة ...) و إحلال السَلم اثر انتهائهما .

ففيما تتمثَل ملامح تشابه التَبعات السَلبيَة للحربين بشريَا واقتصاديَا ؟

وماهي تجلَيات تباين مشاريع تسوية الخلافات وإحلال السَلم إثر انتهائهما ؟

I -تشابه الحصيلة البشريَة والاقتصاديَة للحربين العالميّتين الأولى والثَانية:

1- على المستوى البشري: خسائر بشريَة فادحة

كانت تكلفة الحربين باهضة إذ تجاوز عدد القتلى 9 مليون قتيل(الحرب الأولى) و 50مليون قتيلا (الحرب الثَانية) بالإضافة إلى ملايين الجرحى والمفقودين أغلبهم من المدنيّين وهي خسائر شملت الدَول المشاركة في الحربين وقد سجَلت أوروبَا أكبر الخسائر (5/3 المجموع العام) . كما ترتَب عنهما اختلالات عميقة في

البنية الدَيوغرافيَة للدَول المتضرَرة ومن أهمَ تجلَياتها ارتفاع نسب الإناث والشَيوخ وتقلَص نسبة السَكَان النشطين , إضافة إلى التَراجع الحادَ في نسبتي الولادات الخام ونسبة الخصومة العامَة .

⟸ واقع بشري رافقته تحوَلات اقتصاديَة عميقة

2- على المستوى الاقتصادي : ضرر فادح لأوروبّا واستفادة هامَة للولايات المتَحدة الأمريكيَة وقوى اقتصاديَة أخرى

أ – بالنَسبة لأوروبا :

أفضت الحربان إلى دمار كبير للاقتصاد الأوروبَي من ذلك انهيار الإنتاج الزراعي (20% خلال الحرب الأولى) نتيجة إتلاف ملايين الهكتارات من الأراضي الصَالحة للزَراعة (أوروبَا الوسطى والشَرقيَة) ، وتدمير المنشئات الصَناعيَة (فقدان يوغوسلافيا 60% من إمكانيّاتها الصَناعيَة خلال الحرب الثَانية) و البنية التَحتيَة (فقدان فرنسا كلَ البنية التحتيَة للموانئ وجزء هامّ من السَكك الحديديَة خلال الحرب الثَانية) عديد المدن (تدمير مدينة كوفنتري في انجلترا

و 80 % من برلين خلال الحرب الثَانية) .

من جهة ثانية تدهور الإنتاج الصَناعي (-30% خلال الحرب الأولى) واضطربت المبادلات التَجاريَة داخل القارَة الأوروبَية وخارجها , كما تنامي عجز الميزانيَات الأوروبية كما هو الحال في فرنسا خلال الحرب العالميَة الأولى حيث تجاوزت قيمة العجز 34.2 مليار فرنك سنة 1918 مقابل فائض مالي قياسي سنة 1912 تجاوز 114 مليار فرنك , هذا إضافة إلى تضخَم الدَين العمومي ممَا اضطرَ العديد من الدَول إلى اعتماد إليتي التضخَم المالي الموجَه والتداين ممَا زاد في الضَغط على سعر صرف العملات الوطنيَة التي شهدت تدهورا متواصلا .

ب – بالنَسبة للولايات المتَحدة الأمريكيَة والقوى الاقتصاديَة الصَاعدة :

أعطت الحربان العالميّتان دفعا قويَا للإقتصاد الأمريكيّ فقد تضاعف إنتاجها الصَناعي والزَراعي لتلبية الطَلب الأوربَي والدَولي (+75 % في نهاية الحرب الأولى / تجاوزت تبعات أزمة 1929 مع نهاية الحرب العالميَة الثَانية)كما أصبحت تمتلك القسم الأهمَ من المخزون العالمي للذَهب (½ المجموع الدَولي بعد الحرب الأولى) ، هذا إضافة إلى بروز الولايات المتَحدة الأمريكيَة كأوَل مقرض للدَول الأوروبَيَة وهو ما أثَر ايجابيَا على العملة الأمريكيَة الدَولار الذي أصبح منذ نهاية الحرب العالميَة الأولى أوَل عملة تداول في العالم .

وضعيَة ميَزت كذلك العديد من الدَول الصَاعدة خاصَة في القارَة الأمريكيَة مثل الأرجنتين والبرازيل و كندا وخارجها كأستراليا

⟸ نتائج متشابهة للحربين بشريًا واقتصاديَة تعارضت مع اختلاف مشاريع تسوية النَزاعات وإحلال السَلم إثر انتهاء الحربين . فماهيّ مظاهر ذلك ؟

II – <u>اختلاف مشاريع تسوية النَزاعات وإحلال السَلم إثر انتهاء الحربين :</u>

1- صعوبة تسوية النَزاع ومعاهدات السَلم إثر الحرب العالميَة الأولى

أ- مؤتمر الصَلح بباريس : 18جانفي 1919

هيمنت على فعاليّاته الدَول المنتصرة في الحرب (انجلترا وفرنسا وايطاليا والولايات المتَحدة الأمريكيَة) ووقع استثناء الدَول المنهزمة وروسيا من المفاوضات .وقد تقدَم الرَئيس الأمريكي خلاله بمبادرة تتضمَن 14 نقطة أهمَها العمل على نزع السَلاح وتحييد الدبلوماسيّة السَرَيَة وحقَ الشَعوب في تقرير مصيرها وبعث جمعيَة أمميَة لتفعيل سلم دائمة وتطبيق هذه المبادئ ، غير أنَ تضارب مصالح الحلفاء عرقل تطبيق هذه المبادئ حيث تباينت مواقف الدَول الكبرى:

***موقف فرنسا :** الحزم إزاء ألمانيا والعمل عل إضعافها وتحميلها مسؤوليَة اندلاع الحرب .

***موقف بريطانيا :** معارضة مساعي فرنسا خوفا من أن يؤدَي إضعاف ألمانيا إلى وقوعها تحت تأثير المدَ البلشفي من جهة وإخلال موازين القوى في أوروبَا لصالح فرنسا من جهة ثانية .

***موقف ايطاليا :** تنتظر تحقيق مطالبها التَرابية للانضمام إليها .

ب – جمعيَة الأمم :

أحدثت في 10جانفي 1920 تطبيقا للمادَة 14 من برنامج ولسن تحوَلت إلى أداة لخدمة مصالح الفرنسيّين والانجليزيّين ، استثنت ألمانيا وروسيا من عضويّتها كما رفضت الولايات المتَحدة الأمريكيَة الانضمام إليها بضغط من الكونغرس .

ج- معاهدات السَلم :

تعدَدت معاهدات السَلم المفروضة التي وقَعت بين الدَول المنتصرة في الحرب والدَول المنهزمة على رأسها معاهدة فرساي في 28 جوان 1919 (والتي حمَلت ألمانيا مسؤوليَة اندلاع الحرب) ، كذلك معاهدة سان جرمان مع النَمسا في سبتمبر 1919 ، , معاهدة تريانون مع المجر في جوان 1920 (أقرَت فصل النَمسا عن المجر) . معاهدة نوبي مع بلغاريا في نوفمبر 1919 ومعاهدة سيفر مع الإمبراطوريّة العثمانيَة في أوت 1920 (فرضت التَنازل عن ممتلكاتها لصالح فرنسا و انجلترا) .

د – خريطة جغراسياسيَة جديدة على أنقاض الإمبراطوريات المنهارة :

ترتَب عن الحرب العالميَة الأولى اضمحلال الإمبراطوريّات الاستعماريَة العظمى القديمة من ذلك تفكَك الإمبراطورية العثمانيَة منذ 1916 حيث وقَعت كلّ من فرنسا وانجلترا اتَفاقيَة سايكس - بيكو السَرَيَة

لاقتسام الولايات العربيَة الخاضعة للنَفوذ العثماني بالمشرق كما أقرَ مؤتمر سان ريمو في أفريل 1920 الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين والفرنسي على سوريا ولبنان.

كما أفضى انهيار الإمبراطوريّة الروسيَة والإمبراطوريّة النَمساويَة- المجريَة والإمبراطوريّة الألمانيَة إلى بروز دول جديدة تلبّي طموحات القوميَات مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وتحرّر دول أخرى مثل دول البلطيق .

2-فرض سياسة الأمر الو اقع إثر الحرب العالميَة الثَانية

التحوَلات الهامَة للخريطة الجغرا-سياسيَة وإحداث منظَمة الأمم المتَحدة يدعَم مصالح الدَول القويَة ، فكيف يتأكَد ذلك ؟

أ – الخريطة الجغرا-سياسيَة الجديدة بعد 1945

أفرزت الحرب العالميَة تحوَلات جغرا – سياسيَة عميقة حيث خسرت ايطاليا جميع مستعمراتها ، كما عاد اليابان إلى حدود أرخبيله , أمَا الاتَحاد السوفيتي فقد كان أكبر المستفيدين حيث استرجع بلدان البلطيق الثلاثة وجزء من بولونيا كما ضمَ جزر الكوريل . من جهة ثانية تمَ ترحيل الأقلَيات القوميَة على أساس الحدود الجديدة كما قسَمت ألمانيا وعاصمتها برلين إلى مناطق احتلال بين الحلفاء الأربعة .

ب- منظَمة الأمم المتَحدة

أعلن عن ميثاقها بمؤتمر سان فرانسيسكو في جوان 1945 تهدف إلى الحفاظ على السَلم في العالم وتطوير التَعاون الدَولي واحترام حقوق الإنسان وحقّ الشَعوب في تقرير مصيرها ، لكن هيمن على أهمَ هياكلها (مجلس الأمن) الدَول العظمى (امتلاك حقّ الفيتو).

الخاتمــة

مثَلت الحربان العالميّتان الأولى و الثَانية مجالا للدَول القويَة لتجاوز تأثيراتهما السَلبيَة وتفعيل دورها الفاعل في توجيه العلاقات الدَولية حماية لمصالحها الأمنيَة القوميَة.

سعت وتسعى الدَول المستضعفة للتَكتَل في إطار هياكل دعم ومساندة لاحتواء تبعات هذه الهيمنة . فما هيّ مظاهر ذلك وآفاق تلك الجهود ؟ .

دورة المراقبة – شعبة الآداب

المادّة: الجغرافيا – الموضوع 1 : دراسة وثائق

السّؤال الأول: موضوع الوثائق: تناولت الوثائق مظاهر التّفاوت في التّقدّم الاقتصادي بين بلدان الشّمال وبلدان الجنوب والعوامل المفسّرة لها.

السّؤال الثاني: تعريف

-التّقسيم العالمي للعمل: يعني التقسيم العالمي للعمل عمليّة تجزئة انتاج المواد الصّناعيّة والخدمات في المجال العالمي التي تقوم بها الشّركات عبر القطريّة بالتوطن في عدّة مواقع للاستفادة من تفاوت تكاليف الانتاج واختلاف القوانين والتّشريعات بين بلدان العالم ولضمان النّفاذ إلى أسواق هذه البلدان.

- خدمة الدّين: تعني خدمة الدين مجموع الدّيون والفوائد التي يسدّدها البلد المدين سنويا إلى البلدان والهياكل الدّوليّة المقرضة وإلى الدّائنين الخواص.

السّؤال الثالث: رسم بياني لحصّة بلدان الشّمال وبلدان الجنوب من القيمة المضافة الصناعيّة والفلاحيّة العالميّة سنة 2018

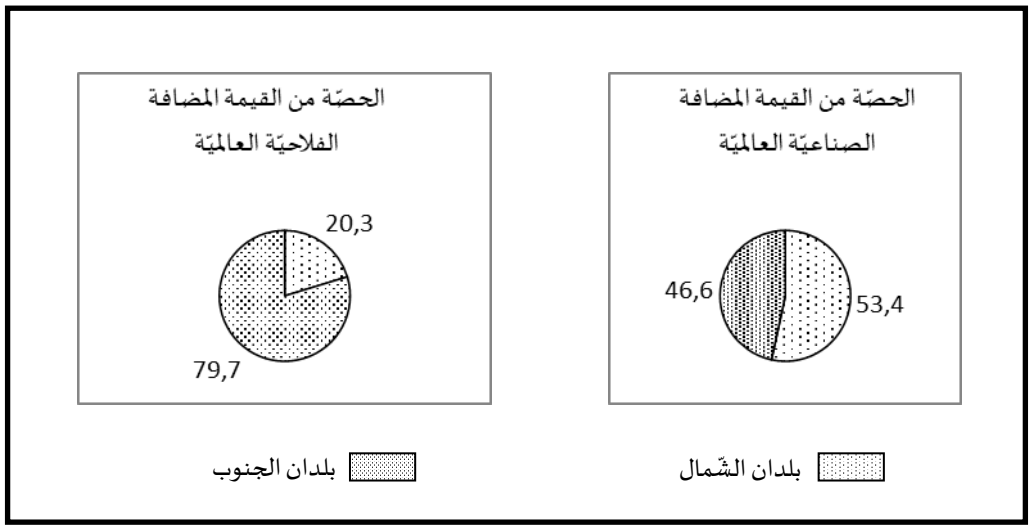

السّؤال الرّابع: مظاهر التّفاوت في التقدّم الاقتصادي بين بلدان الشّمال وبلدان الجنوب

تتعدّد وتتنوّع مظاهر التفاوت بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي. فعلى المستوى الاقتصادي يمكن الوقوف عند ثلاثة عناوين رئيسيّة للتفاوت هي:

*__تفاوت القدرة الانتاجيّة:__ وهو يعكس الإمكانات الإنتاجية المتباينة بين المجموعتين حيث لا يزال اقتصاد العالم النامي ضعيف التحوّل يتميّز أساسا بتضخّم قطاع الخدمات غير المهيكلة وبمحدودية القدرات الانتاجيّة في الفلاحة والصّناعة رغم تواصل هيمنة الاقتصاديات الريفية في عديد البلدان النامية. وبالمقابل، تتمتّع بلدان الشمال بقوّة انتاجيّة ضخمة في القطاعين الفلاحي والصناعي مع الهيمنة في مجال الخدمات القياديّة وهو ما يعكس أهمّية التحول الذي شهدته اقتصاديات البلدان المصنّعة إلى مرحلة الاقتصاديات ما بعد الصناعية القائمة أساسا على أوّلية وقوّة قطاع خدمي يرتكز أساسا على الثالث العالي أي خدمات التسيير والقيادة المالية والتجارية

الشمال 57 % من القيمة المضافة الصناعية سنة 2019 39 % من الإنتاج العالمي للحبوب سنة 2019

الجنوب 43 % من القيمة المضافة الصناعية سنة 2019

*__تفاوت درجة النّفوذ العالمي:__ ويقصد به مستوى الحضور والتأثير في الأسواق العالمية والذي يبقى فيه دور الجنوب محدودا اعتبارا لمحدودية قدراته الإنتاجية بينما يمارس بلدان الشمال نفوذا عالميا واسعا تجاريا وماليا بامتلاكها النّصيب الأكبر من الشّركات عبر القطريّة ثلثي الشركات الخمسمائة الأولى في العالم مقابل الثلث بالشمال، والمؤسسات المالية والبورصات العالمية الكبرى حيث أن 06 بورصات من الشمال تؤمّن 2/5 قيمة الرسملة في العالم سنة 2020.

تستأثر بـ 76 % من مدخرات الصرف لدى البنوك المركزية في العالم سنة 2017

*__تفاوت توزيع الثّروة:__ تبعا لتفاوت القدرات الإنتاجية بين الشمال والجنوب جاءت حصيلة توزع الثروة العالمية متباينة إذ يحتكر الشّمال النّصيب الأكبر من الثروة العالميّة. يستأثر الشمال بـ 58 % من الناتج الخام العالمي سنة 2019 مقابل 42 % بالجنوب

السّؤال الخامس: العوامل المفسّرة لهذا التّفاوت

*__الهيمنة الاقتصاديّة والتّبعيّة:__ يترجم هذا العامل مسارا تاريخيّا لتأكيد سيطرة الشمال على الجنوب وذلك من خلال الهيمنة الاستعمارية التي سهلت ضمان التزوّد وفتح أسواق ترويج مقابل تقويض التوازنات التقليدية لاقتصاديات الجنوب وتعطيل نموّها. كما استفاد الشمال أيضا من الهيمنة العسكرية والسياسية لحماية مصالحة المالية ونفوذ شركاته عبر القطرية التي صارت رافدا رئيسيّا لهذه الهيمنة تؤمّن له الاستفادة من ظروف استثمار مساعدة ومن امتيازات عديدة للاستثمار في ظل العولمة وانفتاح الجنوب على الاستثمارات الأجنبية.

*__التقسيم العالمي للعمل:__ إنّ التطور المتباين الذي شهدته اقتصاديات العالم والذي تميّز فيه الشمال بالتوجه نحو التصنيع والثولثة خلق تقسيما عالميا قديما للعمل تميّز بتخصصه في انتاج وتصدير مواد ذات قيمة مضافة عالية في حين يتخصّص الجنوب في انتاج وتصدير خامات ومواد ذات قيمة مضافة منخفضة. ومع تفاقم التفاوت في القدرة على التحكم التكنولوجي ومستوى الثولثة بين الشمال والجنوب، جاء التقسيم العالمي الجديد للعمل بتخصّص الشّمال في الخدمات القياديّة وانتاج وتصدير التّكنولوجيا العاليّة بينما بدأت بعض بلدان الجنوب -في سياق إعادة التوطين الصناعي- تتجه نحو انتاج صناعات ذات قيمة مضافة متوسطة أو ضعيفة مع مواصلة البعض الآخر التخصص في تصدير الخامات والمواد الأولية ومنتوجات الزراعة التجارية.

***تفاقم المديونيّة:** لمّا كان التداين هو الاختيار الأهم للجنوب في تمويل مجهود التنمية، أقبلت أقطاره على الحصول على قروض من المؤسسات المالية العالمية ممّا أدّى إلى تضاعف قيمة الدين الخارجي قرابة مرّتين بين 2010و 2018. ولمّا كانت القدرة على انتاج الثروة محدودة عموما فإنّ معظم البلدان النامية كانت عاجزة عن خلاص أصل ديونها فضلا عن تجاوز نسبة خدمة الدّين الـ 100 % من صادرات السلع والخدمات من ذلك أن ديون الدول منخفضة و متوسطة الدخل تمثل 120 % من قيمة صادراتها و 35 %من إجمالي دخلها القومي الخام سنة 2018، لتصير بذلك اقتصادات بلدان الجنوب مسخرة لخدمة الدّين وتجعل من المديونيّة عاملا معرقلا للتّنمية.

الجغرافيا – شعبة الآداب – دورة المراقبة (2021) – الموضوع 2: انجاز خريطة

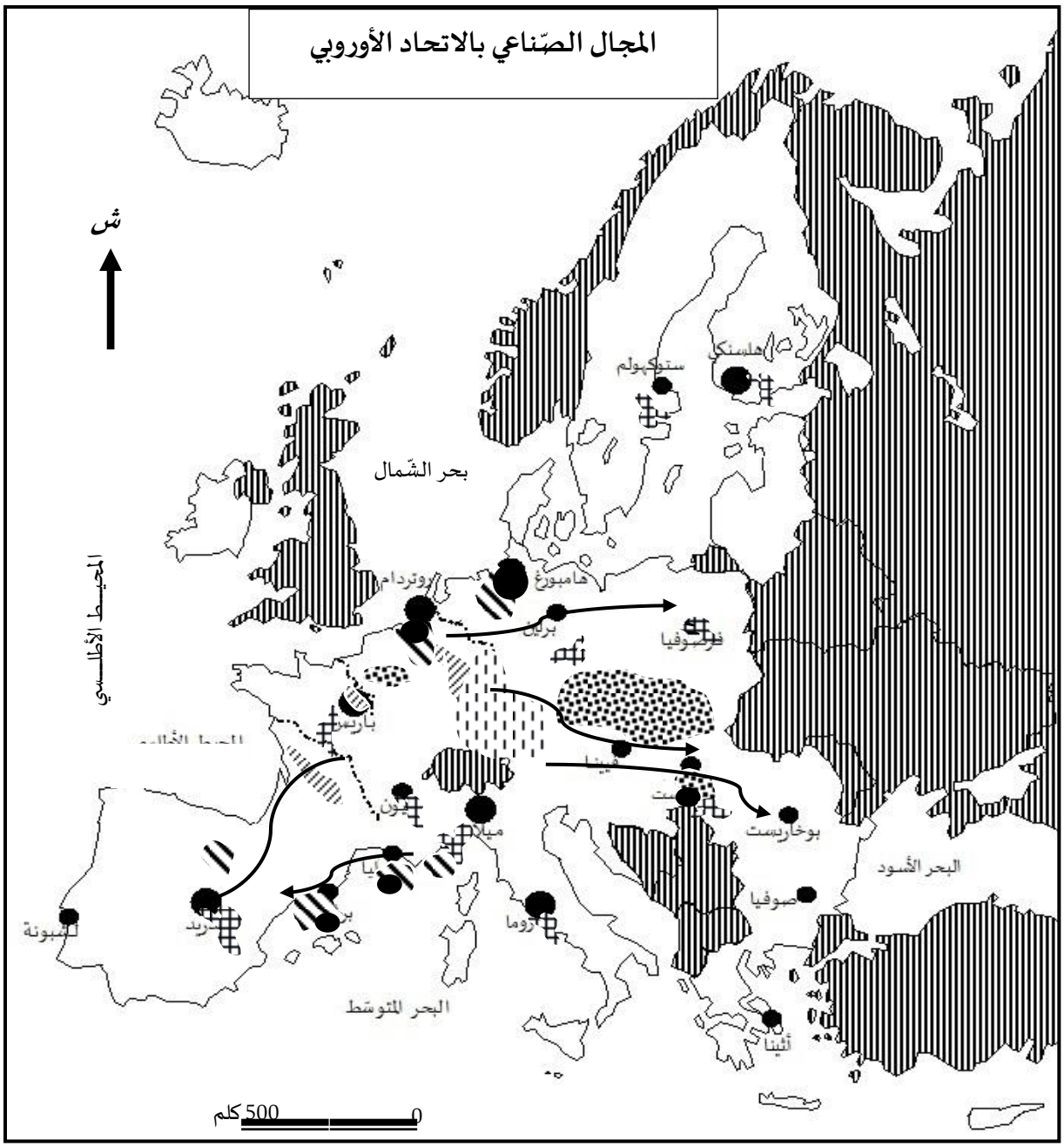

المفتاح					
الأقاليم الصناعيّة		المناطق الصناعيّة		المراكز الصناعية	
إقليم صناعي متأزّم		منطقة صناعيّة حاضريّة		تجمّع صناعي حاضري	
إقليم صناعي في تحوّل		منطقة صناعيّة مينائيّة		مدينة صناعيّة كبرى	
اتجاهات إعادة التوطّن الصّناعي		أشرطة صناعيّة نهريّة		محور نهري	
				مجال لا ينتمي إلى الاتحاد الأوروبي	

1-مظاهر تحول المجال الصناعي بالاتحاد الأوروبي:

أفضت التحولات القطاعية في الصناعة الأوروبية الى **تحولات في المجال الصناعي بدول الاتحاد** وخاصة في الأقاليم الصناعية القديمة المتأزمة التي تعرف ب"الأقاليم السوداء" الى جانب **تزايد التركز الساحلي و الحضري للأنشطة الصناعية.**

***التحولات التي تشهدها الأقاليم الصناعية المتأزمة:**

تشهد الأقاليم الصناعية المتأزمة مثل إقليم "بادي كالي" و" اللورين "في شمال فرنسا و" الروهر" بألمانيا...إضافة الى الأقاليم الواقعة في انقلترا، هولندا وبلجيكا، تحولات تمثلت أساسا في الاستغناء عن عديد مناطق انتاج المواد الأولية كالحديد والفحم الحجري وهو ما أدى الى غلق عدد كبير من مصانع الفولاذ وتسريح آلاف العمال فتراجع عددهم بمقدار1/2خلال 30 سنة، وتحولت مناطق الإنتاج القديمة الى بور صناعي يشوه المشهد الحضري.

وقد عرفت هذه الأقاليم إعادة هيكلة عبر تنويع الإنتاج الصناعي وبعث صناعات جديدة اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية فتم تركيز الصناعات الميكانيكية كصناعة السيارات، وصناعة النسيج وصناعات التكنولوجيا العالية إضافة إلى تطوير أنشطة خدمية متنوعة وتهيئة مراكز البور الصناعي للأغراض السياحية والترفيهية، كما تم تعزيز البحث العلمي و التكنولوجي عبر بعث أقطاب تكنولوجية تستفيد من قربها من المؤسسات الجامعية و البحثية.

***تزايد التركز الساحلي للأنشطة الصناعية وتدعم دور الحواضر الكبرى:**

يعتبر تزايد التركز الساحلي للصناعات الأوروبية من أهم سمات هذا التحول، فقد انتقلت جملة من الأنشطة الصناعية نحو المراكز المينائية مثل" جنوة"،"مرسيليا"... وتعتبر موانئ الواجهة الشمالية التي تمتد على طول 600كم بين "همبورغ " و "لوهافر"، أكبر المراكز الصناعية في الاقتصاد الأوروبي وهي تأوي أساسا الصناعات البتروكيميائية القائمة على صناعة النفط ومشتقاته وذلك مثال ميناء "روتردام" بهولاند. كما تزايد التركز الصناعي على الأشرطة النهرية التي تفضي مباشرة إلى الموانئ الساحلية، و تنتشر على طول نهر "الراين "مراكز صناعية كبرى أهمها حوض "الروهر".

وتواصل في الوقت نفسه تركز الصناعات الاستهلاكية في المدن والحواضر الكبرى مثل: ميلانو، ليون، مونيخ وفرصوفيا مع بروز أقطاب تكنولوجية ببعضها مثل "تولوز".

2-العوامل المفسرة لتحولات المجال الصناعي:

ترتبط تحولات المجال الصناعي الأوروبي بمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى:

+**عوامل اقتصادية**: تتمثل أساسا في الصعوبات التي تعاني منها هذه الصناعات كتراجع انتاج بعض المواد الأولية كالفحم والحديد بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتهرم هياكله وحدّة المنافسة الأجنبية، تدويل الإنتاج الصناعي وتزايد الارتباط

بالأسواق العالمية على مستوى توريد المواد الأولية وتصدير المنتجات الصناعية عبر الموانئ إضافة إلى السعي إلى الاقتراب من أسواق الاستهلاك الكبرى.

+**عوامل بيئية:** ترتبط خاصة باحتدام مشكل التلوث.

+**عوامل تقنية:** تتمثل في الاستفادة من البنى التحتية المتطورة للنقل والاتصالات ومن تطور تقنيات الشحن والتفريغ في الموانئ البحرية والنهرية وهو ما يمكن من تخفيض كلفة الإنتاج ويدعم القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية.